الفصل السابع

الفكر الاجتماعي الأوروبي في بداية العصر الحديث

- مقدمة
- مدرسة التعاقد الاجتماعي
- مدرسة فلسفة القانون
- مدرسة فلسفة التاريخ
- مدرسة الاقتصاد
- المدرسة الاشتراكية
- خلاصة لإسهامات المدارس في تطور الفكر الاجتماعي
- نماذج أسئلة الفصل السابع

يبدأ العصر الحديث في القرن السابع عشر، بعد فترة طويلة عاشتها المجتمعات في القرون الوسطى، ولتنقل من فترة الفكر الاجتماعي القائم على فكرة الخلاص من الخطيئة، إلى المفهوم العلمي القائم على (مفهوم التقدم) وتحقيق السعادة في الحياة. لذلك بدأ هذا العصر بمقدمة منطقية تقول بأن (الناس متساوون من الناحية البيولوجية، وعلى ضرورة العمل على ديمقراطية الظروف المادية للحياة، من أجل الوصول إلى مجتمع تسوده المساواة)[1].

آمن فلاسفة عصر النور بكمال العقل البشري، وبمستقبل أفضل للبشر وباحترام العقل ومن أشهر الفلاسفة (ديدرو) و (مونتسكيو) و (روسو) و (ڤولتير) و (كندرسيه) و (هلفتيوس) وغيرهم من الفلاسفة الذين أطلق عليهم اسم (المدرسة الانسكلوبيدية) الفرنسية، وهي مدرسة التفاؤل، ثم المدرسة الألمانية والإنكليزية.. الخ[2].

والملاحظ أن البحوث والدراسات الاجتماعية في أوروبا تطورت بشكل واضح، خصوصاً بعد عصر النهضة الأوروبية، الذي شهد حركة الأحياء للعلوم القديمة والاكتشافات الجغرافية، وتحرر فكر الفرد من القيود والضغوط الدينية واللاهوتية، التي فرضتها عليه الكنيسة البابوية. وقد عكف على البحوث والدراسات الاجتماعية طوائف من المفكرين والعلماء الذين يمثلون مختلف المدارس الفلسفية، التي ظهرت في عصور الانتقال العلمي من عقم وجمود وتخلف القرون الوسطى، إلى تقدم فاعلية وديناميكية العصر الحديث.

وإذا ما استثنينا من هذه المدارس أصحاب البحوث الاجتماعية الطوبائية، فإن المدارس الأخرى تعتبر ممهدة لظهور علم الاجتماع كعلم مستقل عن العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وقد خدم أصحابها ميدان الدراسات الاجتماعية خدمة جليلة لا

تقل في شأنها عما قدمه أرسطو وأفلاطون وابن خلدون، ولذلك تعتبر هذه المدارس من وجهة النظر العامة المقدمة العلمية الحقيقية لقيام علم الاجتماع المعاصر.

وأهم هذه المدارس وأقواها شأناً هي:

(أ) مدرسة التعاقد الاجتماعي.

(ب) مدرسة فلسفة القانون.

(جـ) مدرسة فلسفة التاريخ.

(د) مدرسة الاقتصاد.

(هـ) المدرسة الاشتراكية.

وسنعرض لكل من هذه المدارس بشيء من الإيجاز والتركيز.

(أ) مدرسة التعاقد الاجتماعي

في نهاية القرن السادس عشر أخذت الدول القومية في النشأة والتكوين، وأخذت النظرية القوميّة تحل محل النظرية الأمبراطورية، وأخذت نظرية التوازن بين الدوَل المتعدّدة تحل محل نظرية التركيز أو التوحيد السياسي. وقد أعطت هذه الظواهر السياسية الفرص لظهور الملكيات القومية، التي أصبحت مصدراً للسلطة والتشريع. غير أن بعض هذه الملكيات جنح إلى الاستبداد، بينما ظل البعض الآخر يمارس حكماً مستنيراً. فكان من الطبيعي أن تظهر دراسات سياسية حول منشأ السلطة في المجتمع، ومن ثم ظهرت النظريات التي تناقش فلسفة الدولة في نشأتها وفي طبيعتها ووظيفتها وحقوقها والتزاماتها قبل الدول الأخرى.

وكان من الطبيعي أن يدرس الفلاسفة السياسيون أصل الاجتماع الإنساني وتطوره وغاياته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة. وكانت أولى النظريات الاجتماعية ظهوراً في هذا الميدان نظريات التعاقد الاجتماعي، التي مثلها الفيلسوفان الإنكليزيان توماس هوبز، وجون لوك، ثم بعد ذلك الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو.

يجمع مفكرو مدرسة العقد الاجتماعي على أن الإنسان بطبيعته حيوان لا اجتماعي، ففي البداية كان معزولاً عن أبناء جنسه، ومدفوعاً لسد حاجاته الأساسية بغض النظر عن مصلحة وحاجات المجتمع. وأن سعي الإنسان لتأمين مصالحه وحاجاته الذاتية، أدى به إلى الاصطدام والاقتتال مع الآخرين[3]. وهذه الحالة سببت قصر عمر الإنسان، وحدوث الفوضى والاضطراب داخل المجتمع. وفي خضم الفوضى والاضطراب كان القوي يسلب أموال وحقوق الضعيف، ويتمتع بها لفترة من

الزمن. ولكن سرعان ما يضعف القوي ويصبح عاجزاً عن الدفاع عن ممتلكاته وحقوقه، وفي هذه الحالة يتعرض لعدوان القوي، الذي ينتهي بسلب أمواله وحقوقه، بل وحتى قتله وإنهاء حياته[4].

إن حالة كهذه أدت إلى ظهور قانون شريعة الغاب، (The Law of Nature) الذي يؤمن بأن الحق للقوة ومن لا يتمتع بالقوة لا يمكن أن يتمتع بالحق. وقانون شريعة الغاب هذا ظهر في شيوع الفوضى والاضطراب بين البشر لفترة طويلة من الزمن. لكن ظهور هذه الحالة العدوانية واللا اجتماعية، واستمراريتها في حكم العلاقات بين الناس، دفعتهم إلى إنهائها. والوقوف ضدها عن طريق الاتفاق الجماعي. وهذا الاتفاق يلزم الناس جميعاً بإنهاء قانون شريعة الغاب، وإزالة أسباب المنافسة والصراع بينهم، والتوقيع على عقد اجتماعي يهدف إلى اختيار فئة حاكمة من بين الناس، تتولى حكمهم وتمشية أمورهم، والدفاع عن حقوقهم ونشر مبادىء المساواة والعدالة الاجتماعية بينهم. وهذه الفئة الحاكمة هي الدولة التي يختارها الأفراد بطريقة الاستفتاء الحر. وبعد اختيار السلطة بطريقة الاستفتاء تتولى توزيع الواجبات والحقوق على الأفراد، وتتحمل مسؤولية أداء الخدمات إلى المواطنين[5].

وعندما تتكون مؤسسات أخصائيّة تهتم بأداء الخدمات للمواطنين، تظهر العلاقات بين الحكام والمحكومين، وهنا تتولد العلاقات بين الدولة التي يمثلها الحكام والشعب الذي يمثله المحكومون فتظهر معالم المجتمع بأوضح صورها.

لكن هناك اختلافاً بين أقطاب العقد الاجتماعي يدور حول حقيقة العامل الذي دفع الناس إلى التوقيع على العقد الاجتماعي، وإنهاء حالة الفوضى والاضطراب التي حلت بين الأفراد والجماعات، نتيجة وجود قانون الغاب، الذي يقف موقفاً معاكساً لحقوق وطموحات الإنسان، فهوبز يقول بأن خوف الإنسان من أخيه الإنسان دفعه للتوقيع على العقد الاجتماعي، وإحلال الوئام والسلام والطمأنينة بين الأفراد. ويعتقد لوك بأن رغبة الإنسان في الحفاظ على ممتلكاته هي التي دفعته للتوقيع على هذا العقد، بينما يعتقد روسو بأن سبب توقيع الإنسان على العقد الاجتماعي يرجع إلى رغبته في نشر مبادىء العدالة الاجتماعية وتعزيز المصلحة الجماعية.

خلاصة الفكر الاجتماعي لمدرسة التعاقد الاجتماعي

أولاً: توماس هوبز (1588 ـ 1679):

(1) إن الطبيعة قد جعلت الناس متساوين جسماً وعقلاً. لذلك يعرف (حق الطبيعة) بأنه حرية كل فرد في استعمال قدراته الذاتية كما يشاء من أجل حفظ طبيعته الذاتية، أي حفظ حياته الخاصة[6].

(2) إن الصراع بين البشر له أسبابه المتعلقة بالمنافسة، والخوف من الآخرين وخشيتهم وعدم الثقة بهم، والشرف والمجد.

(3) ينشأ المجتمع المدني بموجب عقد أبرمه الأفراد فيما بينهم، وتميز هذا العقد بخصائص منها:

ـ أنه تم بموجب رضا الأفراد وبإرادتهم، تحقيقاً لأغراض معينة.

ـ أطراف العقد هم المواطنون فقط، أما الحاكم فليس طرفاً فيه[7].

ـ لا يمكن أن يستمر هذا العقد في السريان ما لم تكن هناك سلطة تمتلك قوة إكراه المواطنين على احترامه. لذلك يؤكد هوبز (أن العهود بدون السيف ليست سوى ألفاظ)[8].

ـ يحتفظ المواطنون بحق وحيد، هو حق المحافظة على الذات، فلا يتنازلون عنه، بموجب العقد، إلى الحاكم.

ـ إن هذا العقد غير قابل للفسخ، ويلزم المجتمع كله كرابطة اجتماعية أبدية.

(4) على الحاكم واجبات تجاه الرعية من خلال العمل على تحقيق الأمن والسلام، ومنحهم الحرية وفق القانون الذي يضعه ويحدّد المباح والممنوع، وواجبه تحقيق المساواة لرعاياه أمام القانون. أما الرعية فعليها الطاعة المطلقة للحاكم، وهو بذلك لا يقر حق المواطنين في التمرد أو الثورة على الحاكم. فالحكم المستبد عنده أفضل من الفوضى[9].

(5) يعتقد بأن الإنسان أناني وعدواني بطبعه وغير اجتماعي، وهو بهذا يقف موقف النقيض من أرسطو والفارابي وابن خلدون وغيرهم، الذين يعتقدون بأن الإنسان كائن اجتماعي بالفطرة.

(6) ينظر للفرد على أنه يهتم أساساً بأمنه وسلامته، وأن الخوف (خاصة من الموت) هو المحرك الأساسي والدافع الرئيس وراء سلوكه.

ثانياً: جون لوك (1632 ـ 1704)

(1) حالة الفطرة الأولى عند لوك حالة: سلام وحسن نية ومعونة متبادلة ومحافظة متبادلة على الذات فهي إذن حالة اجتماعية، وهي محكومة بقانون الطبيعة الذي يلتزم به كل شخص، ومحكومة أيضاً بالعقل الذي هو ذلك القانون، يعلم الجنس البشري كله، الذي لا يملك إلاّ أن يستشيره. فالكل متساوون ومستقلون، فلا ينبغي لأحد أن يؤذي الآخر في حياته ولا صحته ولا حريته ولا ممتلكاته[10].

(2) ينشأ المجتمع بموجب عقد اجتماعي وفق خصائص معينة أبرزها:

ـ يدخل جميع الأفراد ـ وهم أحرار متساوون ـ في عقد برضاهم، يتنازلون فيه عن حريتهم الطبيعية، ويتوحدون في مجتمع يضمن لهم الحياة المريحة والأمن والسلام.

ـ الذين دخلوا العقد ينبغي أن يوافقوا على أن يحكموا بقرارات الأغلبية. وحكم الأغلبية ضروري. فالذي (يحرك المجتمع هو رضا أفراده فقط)[11].

(3) يعتقد لوك بأن توقيع الإنسان على العقد إنما سببه الحفاظ على ممتلكاته.

(4) إن إنشاء المجتمع الجديد عمل إرادي بحت حتمته ظروف المجتمع البدائي، فهو لم يفرض من جهة ما بل هو انعكاس لحرية الإنسان ورضاه. وتخلي الأفراد عن حالة الفطرة هو ضمان حماية ثلاثة حقوق طبيعية هي حق: الحياة، الحرية والتملك[11].

(5) يعتقد لوك بأن المجتمع هو الأكثر أهمية والأطول بقاءً، وتدميره يتم بفعل قوى خارجية بسيف المنتصر (الذي يقطع المجتمع إرباً) على حد تعبيره. بينما حل الحكومة يتم عادة من الداخل إن هي أخلت بواجبات الأمانة التي فوضها الشعب لأدائها أيضاً، وهذا ما يدفع المجتمع إلى منح الثقة إلى حكومة أخرى[12].

ثالثاً: جان جاك روسو (1712 ـ 1778)

(1) يعتقد بأن تطور المجتمع بدأ بالفطرة الأولى التي تمثلت بنوعين من عدم المساواة الأول: طبيعي والمقصود به الفوارق بين الناس في السن والصحة والقوة الجسمانية والقدرات العقلية، والثاني وهو انعدام المساواة الأخلاقي والسياسي وينشأ مع نشوء المجتمع.

أما المرحلة الثانية لتطور المجتمع فهي المجتمع الطبيعي، وهو نوع غير رسمي من البشر، حيث لم تظهر بعد الملكية الخاصة بصورة واضحة، ولم يظهر القانون حيث لم تظهر الحكومة[13].

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة المجتمع المدني، حيث تم الانتقال إلى هذه المرحلة بفعل عاملين هو الملكية الخاصة، واستخدام الحديد وتطور الزراعة.

(2) ينشأ المجتمع المدني بموجب عقد اجتماعي وفق خصائص معينة أبرزها:

ـ أن يتنازل كل فرد عن كل حقوقه إلى كل شخص، وهم بدورهم يتنازلون عن كل حقوقهم له. بمعنى التنازل من المواطن إلى المجتمع. وينبغي أن يكون التنازل كاملاً وغير مشروط[14].

(3) إن شروط العقد (تحددها طبيعة الصك تحديداً بحيث أن أقل تبديل يطرأ عليها

يجعلها باطلة وعديمة الفاعلية، تكون إذن هذه الشروط ـ ضمناً ـ واحدة في كل مكان ومسلّماً بها من الجميع، حتى ولو لم يكن قد نص عليها من قبل، إلى أن ينقض العقد، حينئذ يسترجع كل فرد حقوقه وحريته الطبيعية)[15].

(4) يعتقد روسو بأن سبب توقيع الإنسان على العقد الاجتماعي يرجع إلى رغبته في نشر مبادىء العدالة الاجتماعية وتعزيز المصلحة الجماعية.

(5) للفرد في دولة روسو قدرة وصلاحية أخلاقية معنوية، بوصفه عضواً في المجتمع، أما خارج المجتمع فلا وزن له. أما حقوقه فصارت حقوقاً اجتماعية وليست حقوقاً طبيعية. كما أن رفاهيته مرتبطة بصورة كلية مع رفاهية الجماعة.

(6) إن للمجتمع السياسي (شخصية معنوية، ذات إرادة، هي الإرادة العامة، التي تنحو دائماً نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للمجتمع، وهي مصدر القوانين، وتتكون من كل الأفراد في علاقتهم بالدولة وفي علاقتهم بعضهم البعض، وحكمها دائماً عادل غير جائر)[16] بمعنى التوفيق بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع ككل.

(7) إن الهدف الأسمى للدولة ينبغي أن يتجه للمحافظة على الحرية والمساواة لمواطنيها، لأن روسو يؤمن بالحرية، لهذا يقول في كتابه العقد الاجتماعي (لقد ولد الإنسان حراً)[17] وهو يقرنها بالمساواة.

(8) إن قضية الملكية الخاصة واحدة من مصادر التفاوت بين البشر وإن الإرادة العامة يجب أن تشرف عليها وتنظمها. وأن المساواة المعنوية تستلزم نوعاً ما من المساواة الاقتصادية.

(ب) مدرسة فلسفة القانون

يعتبر المفكر الفرنسي مونتسكيو (1689 ـ 755) مؤسس هذه المدرسة حيث اعتقد بأن القانون ينشأ من طبيعة الاجتماع الإنساني. بمعنى أنه لا يرجع إلى أصل قدسي أو مُثل دينية وأخلاقية، ولكنه يرجع إلى أصل أرضي دنيوي، ألا وهو المجتمع نفسه. بذلك يكون مونتسكيو قد خدم ناحية هامة من نواحي الدراسات الاجتماعية، وهي الاجتماع القانوني[18]. وقد تجسد هذا في كتابه الشهير (روح القوانين).

كان مونتسكيو واقعياً في بحوثه ودراساته، فلم يقتنع بالبحوث الخيالية والآراء النظرية التي أثارها أصحاب نظريات العقد الاجتماعي، بل اتجه إلى الدراسة العلمية القائمة على الوصف والتحليل، في ظل البحث التاريخي، محاولاً الوصول إلى حقائق الأشياء وكانت بحوثه تدور حول فكرة اعتنقها وهي: أن المشرع الذي يضع القوانين لا يعمل وفق إرادته وبمقتضى غرض معين ولكنه محكوم بهذا الصدد بأمور خارجة عن ذاته، وهذه الأمور هي التي تحدّد الطبيعة الموضوعية والاجتماعية للقوانين.

ويرجع مونتسكيو هذه الأمور أو هذه العوامل إلى ثلاث طوائف هي:

(1) طائفة تتعلق بنظام الحكم وأشكال الحكومات التي تشرع القوانين في ظلها.
(2) طائفة تتعلق بالبيئة والموقع الجغرافي والمناخ ومساحة الدولة وعدد سكانها.
(3) طائفة تتعلق بالظواهر الاجتماعية السائدة، كالدين والعادات والتقاليد وطرق المعيشة والظروف الاقتصادية.

وعلى حد تعبير مونتسكيو نفسه، "يجب أن تكون القوانين ذات علاقة بمناخ كل

قطر، ونوع تربته وموقعه ومساحته والنشاط الاقتصادي الرئيسي لسكانه.. كما يجب أن تكون ذات علاقة بدرجة الحرية التي يسمح بها الدستور، وبدين السكان وميولهم وتراثهم وعددهم.. وأنماط حياتهم وأعرافهم»[19].

وبذل مونتسكيو قصارى جهده في كشف أثر هذه العوامل في القوانين الوضعية التي تربطها، ومجموعة هذه العلاقات في نظرة تسمى «روح القوانين» ويبدو أن هذا ما دعاه إلى تسمية كتابه بهذا الاسم. كما درس أصل القوانين الوضعية، وقرّر أن الغاية منها هي تنظيم علاقات الأفراد في الاجتماع الإنساني، وحملهم على ما ينبغي أن يكونوا عليه في معاملاتهم الاجتماعية.

كما تهتم مدرسة فلسفة القانون بدراسة العلاقة بين الدولة والقانون والمجتمع، فهناك من يقول بأن الدولة أعلى من القانون، ولا يمكن أن تخضع له ما دامت هي خالقة القانون. وهناك من يقول بأن العكس هو الصحيح أي أن الدولة تخضع للقانون خضوعاً تاماً. فإذا كانت الدولة تخضع لحكم القانون، فمن هو الذي يشرع القانون؟ أهو الشعب أم المجتمع أو أية جهة أخرى. فالدولة في جميع الظروف والأحوال يجب أن تخضع لقانون معين، يحدّد سلطاتها وحقوقها وواجباتها تجاه المجتمع[20]. بمعنى أن القانون يجد مصدره أو قيمته في ذاته، وليس في إرادة الدولة، أو إرادة حكامها. وذات القانون هي ذات اجتماعية صرفة، لأنها تتماشى مع متطلبات العدالة والتضامن الاجتماعي[21].

إن التضامن الاجتماعي ينشأ بين أفراد الجماعة أو المجتمع وهذا التضامن ملزم للجميع ولا مفر منه، لكن التضامن لا يمكن أن يتحقق دون وجود قواعد اجتماعية وأخلاقية يسير عليها الأفراد في حياتهم اليومية، وهذه القواعد الاجتماعية والأخلاقية هي مصدر القوانين التي يخضع لمشيئتها كل من الدولة وأبناء المجتمع في تعاملهم الواحد مع الآخر.

خلاصة الفكر الاجتماعي عند مونتسكيو

(1) فكره الاجتماعي قائم على فكرة إنشاء فيزيقا اجتماعية تمتلك منهجاً مماثلاً لمناهج العلوم الطبيعية، بحيث يسمح لها هذا المنهج بتفسير الاجتماع الإنساني وآلياته تفسيراً علمياً.

(2) إن الظواهر الاجتماعية السائدة كالدين والعادات والتقاليد وطرق المعيشة والظروف الاقتصادية، هي التي تحدّد الطبيعة الموضوعية والاجتماعية للقوانين. وأصل وجود القوانين الوضعيّة هو تنظيم علاقات الأفراد في الاجتماع الإنساني.

(3) إن المؤسسات البشرية لا تهبط على الأرض جاهزة من مصدر إلهي، ولكنها تنمو نمواً طبيعياً كأيّ كائن حي، فأي مؤسسة ليست إلاّ مجموعة محدودة من العلاقات التي توحد البشر وتعطيهم سمات خاصة.

جـ - مدرسة فلسفة التاريخ

ساهمت هذه المدرسة في تطور الفكر الاجتماعي وبلورته من خلال ابن خلدون في عصر الحضارة العربية الإسلامية، وبعض علماء عصر النهضة في أوروبا.

وقد نظر المفكرون المحدثون إلى التاريخ نظرة أوسع نطاقاً من النظرة القديمة. فلم يعد التاريخ في نظرهم مجرد سرد الوقائع ووصف الحوادث وتفسيرها وتحليلها، ولكن فوق ذلك صورة حية يقرأ فيها المتأمل طبيعة الإنسانية ودستورها بعيداً عن تحديدات الزمان والمكان.

ويستطيع الباحث أن يلمس في هذه الصورة المراحل التطورية المختلفة التي مرت بها الإنسانية، ومبلغ تقدمها في كل مرحلة منها أو مدى الترابط الذي يوجد بين مختلف المراحل ونصيب النظم الاجتماعية من كل ذلك.

ويبدو أن أصحاب هذا الاتجاه رأوا أن السير المستمر للإنسانية لا يمكن أن يكون اعتباطاً، أو خاضعاً للمشيئات الفردية وللأهواء والمصادفات العابرة، ولكنه يسير نحو غاية عقلانية ووفق قوانين محددة كامنة في طبيعة الحوادث والحركات الإنسانية[22]. وإن وظيفتهم الكشف عن هذه القوانين، أيّ أن الهدف الذي ترقى إليه فلسفة التاريخ هو تفسير تاريخ الإنسانية ونظمها العمرانية، وكشف القوانين العامة التي تخضع لها في عموميته.

ولما كان تاريخ الإنسانية هو عبارة عن تاريخ الوجود الاجتماعي والنشاط الاجتماعي في كل مظهر من مظاهر الحياة، ثم أصبحت فلسفة التاريخ عبارة عن دراسة فلسفية للحياة الاجتماعية ومظاهر نشاطها ومراحل تطورها فقد انتقل موضوع فلسفة التاريخ

الذي وضع حجر الزاوية له العلامة ابن خلدون إلى أوروبا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي. فالعالم الألماني (ڤون هردر) وسع وطور الأفكار والمعلومات التي طرحها ابن خلدون في سياق نظريته التاريخية الفلسفية، حيث ألّف كتاباً عن تاريخ حياة الإنسان، أشار فيه إلى أن كل شيء في الحياة ينمو ويتطور. وفي كتابه الموسوم (أفكار في فلسفة تاريخ البشرية) حاول هردر الإشارة إلى أن تقدم الإنسانية ينبع من عملية واحدة لها هدف واحد وتتعلق بجميع الأمم.

ومن أبرز من ساهموا في الفكر الاجتماعي، وفي ميدان فلسفة التاريخ، ونشأة علم الاجتماع الفيلسوف الإيطالي (فيكو)، الذي قدم نظريات في نشوء المجتمع من خلال رؤية تحليلية للتأريخ، فهو يعتقد (أن تاريخ الإنسان يمثل وحدة متماسكة، وكل الشعوب والمجتمعات تمر في تاريخها بثلاث مراحل، هي (1) المرحلة الدينية، (2) مرحلة البطولة، (3) المرحلة الإنسانية، ولكن المرحلة الأخيرة تمهد لقانون تاريخي وهي النكوص والرجوع القهري)[23] بمعنى أن فيكو ينظر للتاريخ الإنساني على أنه يمثل دائرة مغلقة أو دائرية.

ويعتبر هيجل الفيلسوف الألماني أحد أبرز المساهمين في فلسفة التاريخ، وفي تطور الفكر الاجتماعي. ويعد مذهبه الدايلكيكي جوهر أفكاره، والمفتاح لفهم تاريخ الإنسانية واستيعاب معظم المشكلات التي تعترض موضوع الفلسفة.

يقول هيجل إن التاريخ يمكن تفسيره بواسطة القانون الدايلكتيكي للتقدم، ذلك التقدم الذي لا يساعدنا على نبذ وطرد المتناقضات والأضداد في العالم، بل يساعدنا على دمجها وتوحيدها والتوفيق بينها وتكوين مجموعة غنية، لها شرعيتها وقانونيتها النسبية[24]. ويضيف هيجل: بأن في التقدم ثلاث مراحل، هي الفكرة والفكرة المضادة، ومزيج من الفكرتين، وهذا المزيج يكون الفكرة الثالثة. فالفرد حسب أفكاره لا يمكن تحقيق ذاتيته دون علاقته بالآخرين، والدول لا يمكن تحقيق ذاتيتها دون علاقتها بالدول الأخرى، والفكرة لا يمكن أن تكون فكرة دون إرجاعها إلى الفكرة المضادة لكي تخرج منهما فكرة ثالثة تحل التناقض والتضداد بين الفكرتين حلاً وسطاً يعتمد على قوانين الدايلكتيك أو قوانين الجدل. فالصراع برأيه هو مرض مزمن في التقدم.

لذلك يعتقد أن التاريخ الإنساني بدأ في الشرق القديم (حضارات الرافدين ووادي النيل والحضارة الهندية والصينيّة)، مروراً بالمدينة الاغريقية والرومانية، حيث يظهر القانون كقوة مؤثرة في علاقات وسلوك الأفراد، ثم يدخل التاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ويكون فيه الدين العامل الأساسي في رسم القوانين وتنظيم شؤون السياسة والإدارة، وأخيراً يظهر التاريخ في أوروبا بعد انهيار النظام الإقطاعي وبروز حركة أحياء العلوم القديمة. ومن أفكاره أيضاً بأن الشعب الألماني، في التاريخ الأوروبي، له الدور القيادي في تحديد طبيعته ومسيرته وصيرورته.

ويفسر هيجل أصل الاجتماع الإنساني والدولة في كتابه (فلسفة الحق) حيث يعتبر أن الدولة وليدة العائلة، وأن المجتمع المدني وليد العائلة أيضاً. لكن العواطف الطبيعيّة عند الإنسان هي التي تدفعه إلى الزواج وتكوين العائلة. والعائلة البشرية تعتمد على عاطفة الحب، وتعتمد على الإرث والملكية المشتركة. ولا توجد في المجتمع عائلة واحدة وإنما توجد عائلات متعدّدة تجتمع فيما بينها وتكوّن المجتمع المدني الذي نعرفه[25].

وهناك العديد من الفلاسفة والمفكرين أمثال جان جاك روسو وكوندرسية الذين فسروا تطور التاريخ الإنساني من رؤية تاريخية تحليلية. فالأول يعتقد بأن المسيرة الإنسانية نكوصيّة، أيّ أن التاريخ عكسي، يسير فيه الإنسان من السعادة إلى الشقاء، بسبب تحوله من التاريخ الطبيعي إلى التاريخ الاصطناعي، وهذا أدى إلى ظهور الظواهر الاجتماعية السلبية، مما دفعهم إلى التعاقد الاجتماعي. أما الثاني (كوندرسيه) فإنه ينظر إلى المسيرة الإنسانية على أنها تصاعديّة وبخط مستقيم صاعد، إلى الرقيّ والحضارة.

خلاصة أفكار مدرسة فلسفة التاريخ

1 ـ فيكو: التاريخ الإنساني هو دائرة مغلقة يتكون مراحل ثلاث: الدينية والبطولة والإنسانية، والمرحلة الأخيرة بمثابة نكوص ورجوع قهري.

2 ـ هيجل: إن تفسير التاريخ قائم على فكرة الدايلكتيك. فالفرد لا يمكن تحقيق ذاتيته دون علاقته بالآخرين، والصراع مرض مزمن في التقدم.

3 ـ روسو: مسيرة الإنسان نكوصيّة وعكسيّة، بسبب تحول الإنسان من التاريخ الطبيعي إلى التاريخ الاصطناعي مما يؤدي إلى المزيد من الاضطراب والأمراض الاجتماعية.

4 ـ كوندرسية: المسيرة الإنسانية تصاعدية وبخط مستقيم صاعد إلى الرقيّ والكمال.

(و) مدرسة الفلسفة الاقتصادية

لا تختلف هذه المدرسة عن المدارس الأخرى بأهميتها الفكرية، وبدورها في بلورة الفكر الاجتماعي، خاصة في مجال إنشاء علم الاجتماع المعاصر.

فقد ظهرت هذه المدرسة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان لها شأن كبير في توجيه الفكر الاقتصادي الحديث، وفي ميدان البحث الاجتماعي، خاصة في مجال تأثير الاقتصاد والثروة على سلوك الإنسان.

وأهم هذه المدارس المدرسة الفيزيوقراطية الفرنسيّة وأتباعها في إنكلترا، أمثال آدم سميث وتوماس مالتوس وديفيد ريكاردو وجون ستيورات ملز... الخ.

تُعرف المدرسة الفيزيوقراطية في تاريخ المذاهب الاقتصادية بمدرسة الحرية الاقتصادية، وكان أول زعيم لها المفكر الفرنسي كيناي، الذي كتب بحثاً اقتصادياً عنوانه (الجدول الاقتصادي) درس فيه كيفية تداول الثروات في جسم المجتمع، وشبه هذا التداول بدورة الدم في جسم الإنسان. لكن النتائج التي ترتبت على هذه النظرية هي إشاعة الروح الفردية، واعتبار الفرد دعامة المجتمع وسر تفوقه الاقتصادي. لذا شجعت النظرية الأفراد على ممارسة شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، وحثت الدولة على إزالة المواقع والمعوقات التي تحول دون قيام التجارة الحرة بين الأقطار[26].

ويمكن اعتبار دراسة توماس مالتوس من أهم الدراسات السكانية والاقتصادية المعروفة في أوائل القرن التاسع عشر، ففي عام 1798 نشر مالثوس كتابه المشهور «مقالات حول السكان» والذي من خلاله عبر عن أفكاره ونظرياته التشاؤمية التي كانت تدور حول العلاقة الكميّة بين السكان والموارد الطبيعية.

وترتكز نظرية مالثوس على مبدأين أساسيين: المبدأ الأول ينص على أن الطعام ضروري لحياة الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنه، والمبدأ الثاني هو أن الغريزة الجنسيّة تحكم ميل كل من الجنسين إلى الآخر. فالمبدأ الأول يبين حاجة الإنسان الأساسيّة والضرورية إلى الطعام، في حين يبين المبدأ الثاني مقدرة الإنسان على زيادة أبناء جنسهِ. ويخلص من ذلك بنتيجة مفادها بأن عدد السكان يزداد بموجب المتوالية الهندسية في حين تزداد موارد العيش بموجب المتوالية العدديّة[27]. وبمعنى آخر إحداث فجوة بين كمية الغذاء المعروضة وكمية الطلب عليها، أيّ أن الطلب على المواد الغذائية سيزيد على العرض، وهنا ترتفع أسعار المواد الغذائية، وتحل المجاعات بين السكان وتتفشى الأوبئة والأمراض، وتندلع نيران الحروب المدمرّة، وجميع هذه الأمور تؤدي إلى ارتفاع نسب الوفيات وبالتالي هبوط عدد السكان.

كما أشار إلى أن الحروب المدمرة والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين، والأمراض السارية كالطاعون والسل والجدري والكوليرا، هي أشياء نافعة ومفيدة لأبناء الجنس البشري. لم يكن مالثوس وحده هو المتشائم من زيادة السكان، بل كان يشاطره هذا التشاؤم الاقتصادي الإنكليزي ديفيد ريكاردو، حيث عبر عن هذا التشاؤم في سياق عرضه لنظرية الأجور، إذ كان يرى بأن العمل سلعة قابلة للزيادة وفق رغبات الإنتاج، ومن ثم فإن سعره الحقيقي يتحدد بواسطة قوانين العرض والطلب. فإن سعره الحقيقي يتحدد بواسطة قوانين العرض والطلب. وقد شاهد ريكاردو تكاثر أبناء الطبقة العاملة بنسبة تزيد على نسبة زيادة المواد الغذائية، وهذا بالطبع يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض أجور العمال إلى حد الكفاف.

أما آدم سميث فقد (ركز على قيمة العمل، واعتبره أهم عنصر في الإنتاج، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي، وهذه المهن أكثر كسباً من غيرها في المجتمع الإنساني. كما أنه لا يفضل طبقة اجتماعية على أخرى، ولكنه اعتبر العمل أساس التقسيم الطبقي في المجتمع)[28].

خلاصة أفكار المدرسة الاقتصادية

1 ـ تؤكد مدرسة الحرية الاقتصادية على أن النظام الاقتصادي جزء من النظام الطبيعي الذي هو أهم النظم للإنسانية. لهذا لا يجوز للدولة أو الأفراد الوقوف ضد النظام الطبيعي. ولذلك ينبغي:

ـ إعطاء الحرية للأفراد بما يتفق مع مصلحتهم، ما دام هناك ترابط بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

ـ الأرض هي العامل الوحيد في الإنتاج والثروة.

2 ـ يؤكد مالثوس أن السكان يزداد بموجب المتوالية الهندسيّة، في حين تزداد موارد العيش بموجب المتوالية العدديّة. مما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة الطلب، وتحل المجاعات والأوبئة والأمراض بين السكان، مما يؤدي إلى نقص عدد السكان.

3 ـ يركز سميث على قيمة العمل باعتباره عنصراً مهماً في الإنتاج، وأساس التقسيم الطبقي في المجتمع.

(هـ) المدرسة الاشتراكية

من أبرز السمات المميزة للفكر الاجتماعي اهتمامه الكبير بمفهوم التقدم والإصلاح الاجتماعي، وربما كانت هذه الصفات رد فعل لحدثين بارزين هما الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في نهاية القرن السابع عشر، وما أحدثتاه من تغيير في القيم والسلوك والأفكار نتيجة للثورة العقلية والأخلاقية والثقافية، والقيم الجديدة لوسائل الإنتاج الجديدة. إضافة إلى إفرازاتهما على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بظهور طبقة اجتماعية جديدة من رجال الأعمال والمال والسياسة والثقافة، وأصحاب الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان والتحرر والمساواة.

وكان طبيعياً لهذه الإفرازات أن تظهر اتجاهات فكرية، ومدارس جديدة تعبر عن الواقع الأوروبي الجديد، فكان ظهور المدرسة الاشتراكية تعبيراً عن المرحلة، رغم أن أصحابها كانوا يمثلون مذاهب اشتراكية خيالية أو فوضوية أو علميّة.

ويتصدر كوندرسيه كواحد من أكثر العلماء تفاؤلاً وحماسة لإمكانية ومجالات التقدم، كما يتضح في كتابه الموسوم (مختصر الصورة التاريخيّة لتقدم الذهن البشري). فقد عبّر هذا المفكر في هذا الكتاب وغيره من المؤلفات عن إعجابه البالغ بما تحقق من تقدم في الماضي وعن تفاؤله إزاء المنجزات الجّارية في زمانه، وكذلك الصورة الزاهية التي توقعها لمجتمعات المستقبل. فالذي يتقدم هو الذهن البشري. وقد اعتبر كوندرسيه الثورة الفرنسية خطاً فاصلاً بين ماضي فرنسا ومستقبلها[29].

ولكن برامج الإصلاح الاجتماعي ظلت تعتمد بصورة متزايدة على تشجيع ودعم المصلحين الاشتراكين من أمثال كوندرسية. أما المفكر الاجتماعي الاشتراكي

الفرنسي سان سيمون الذي سمي بأبي الاشتراكية الفرنسية، فقد كان من أول المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين الذين بحثوا الأساليب العلمية الجديدة المناسبة للإصلاح الاجتماعي.

وجوهر فكره هو الأساس العلمي لإعادة تنظيم المجتمع وتطوير المنهج العلمي، إذ أن التقدم برأيه يعتمد على المنهج العلمي، ففي المجتمع المتقدم يعاقب المتقاعسون والكسالى، ويكافأ العاملون على أساس ما ينتجون من ثروات. وبناء على هذا الافتراض فالطبقة الصناعية حسب رأي هذا المفكر هي التي تحظى بأعلى درجات الثراء والرخاء. أما الدولة السياسية فهي كما يعتقد سان سيمون مسؤولة بصورة خاصة على إدامة وحماية التنظيم الصناعي.

ومن أفكاره الاشتراكية، ما يمكن تحديدها كالآتي:

ـ العلوم يجب تميزها عن الآداب في جميع حقول وميادين المعرفة.

ـ يمكن تصنيف العلوم وفقاً لتعقدها وزيادة العوامل والقوى المؤثرة فيها، إذ أن من أكثر العلوم تعقيداً هو علم الاجتماع الذي يجب أن يوضع في قمة برج العلوم.

ـ إن علم الاجتماع يجب أن يعتمد على استقراء التاريخ، والاستقراء يمكن تعزيزه بمبدأ التقدم والتنمية.

ـ النظرية الاجتماعية ينبغي أن تخضع لقانون التقدم.

ـ الظروف والمعطيات العملية للحياة الاجتماعية يجب أن تكون القاعدة الأساسية التي تستند إليها أخلاقية المجتمع.

ـ إن سعادة الجنس البشري لا تتحقق إلاّ في ظل تغير النظام الاجتماعي الحالي الذي يعيشه الإنسان.

ـ تغير النظام الاجتماعي يتطلب نظاماً صناعياً جديداً، ونظاماً سياسياً جديداً.

ـ في النظام المتغير يجب أن يؤخذ في الحسبان الرفاهية المادية والاجتماعية لجميع الأفراد مهما تكن انحداراتهم الاجتماعية والطبقية[30].

ـ الاشتراكية وإعادة توزيع الثروات والحقوق على الأفراد ينبغي أن تشمل الجميع، لأنها عمل جمعي.

بعد ظهور النظريات الاشتراكية الخيالية التي كان يمثلها بردلون وسان سيمون وشارل فورير بدأت تتبلور وتتحول إلى ما يعرف بالاشتراكية العلمية أو المادية التاريخية التي ترتبط بكارل ماركس.

خلاصة المدرسة الاشتراكية

1 ـ الاشتراكية الخيالية اعتمدت في جوهرها على إلغاء نظام الدولة، وإلغاء نظام الملكية الفردية، وأن سعادة الإنسان لا تتحقق إلاَّ في ظل تغير النظام الاجتماعي الذي يتطلب نظاماً صناعياً وسياسياً جديدين.

2 ـ الاشتراكية العلمية فهمت المجتمع في ضوء الإنتاج والاستهلاك أي فسرت حركة المجتمع وتطوره تفسيراً مادياً ميكانيكياً، وألغت الملكية الخاصة.

خلاصة

الإسهامات المدارس السابقة في تطور الفكر الاجتماعي

عندما شهد المجتمع الأوروبي تحولاً جذرياً في أنماط حياته ومؤسساته الاجتماعية والسياسية بفعل انتقاله من التفكير النمطي المتمثل في مرحلة الإقطاع وسيطرة الكنيسة، إلى تحرير العقل والدعوة إلى المساواة، المتمثل بمرحلة عصر النهضة المتأخر، ساهمت المدارس الخمس في تحويل الفكر الاجتماعي من الخيال والميتافيزيقية اللاهوتية إلى الواقع، وأعطت لعلم الاجتماع صورة منهجيّة جديدة تبلورت في أفكاره وموضوعاته وطروحاته الفكرية المتقدمة. ويمكن إيجاز أبرز إسهامات هذه المدارس في تطور الفكر الاجتماعي والتي تجسدت في النقاط الآتية:

(1) دراسة الظاهرة الاجتماعية من خلال:

أ ـ الطريقة التاريخية التي تتبع الظاهرة في تطورها منذ النشوء إلى الوقت الحاضر.

ب ـ الظاهرة الاجتماعية ليست جامدة، ولكنها تتغير من زمن لزمن ومن مجتمع لآخر.

حـ ـ يمكن للظاهرة الاجتماعية دراسة أسبابها ومعرفتها والتحكم بها.

د ـ إن الظواهر الاجتماعية تنشأ نتيجة عوامل كثيرة ومعقدة، وليست من صنع فرد واحد أو نتيجة عامل واحد.

هـ ـ إنها خاضعة لقوانين، وبمعرفة هذه القوانين يمكن التنبؤ بها وحلها.

(2) إن النظم الاجتماعية ـ كالنظم القانونية ـ نسبيّة، أي تختلف من مجتمع إلى آخر.

(3) أثرت هذه المدارس على تطور الفكر الاجتماعي من ناحية إسهاماتها في خلق الأفكار العلمية في الدراسات الاجتماعية، مما ساعدت على التخلص والابتعاد عن التفسيرات الميتافيزيقية الغيبيّة للظواهر الاجتماعية المختلفة.

(4) أعطت بعداً اجتماعياً للتاريخ والقانون والاقتصاد من خلال رؤيتها للظواهر المختلفة، والتي تدخل في نطاق علم الاجتماع. ومن أمثلة ذلك ظاهرة اللغة التي قال عنها (فيكو) أنها تصور التطور الاجتماعي.

(5) مساهمتها في بلورة مناهج علمية للدراسات الاجتماعية، كاستخدام المنهج المقارن في دراسات وموضوعات علم الاجتماع كمقارنة الظاهرة في مجتمع ما بمثيلتها في مجتمع آخر.

(6) تغير الفكر الاجتماعي الأوروبي الذي نشأ في بداية نشوء المجتمع الحديث، من كونه فكراً يقوم على المثالية والتفسيرات الميتافيزيقية، إلى فكر قائم على فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية بمنطق العقل والمنهج العقلي.

نماذج أسئلة الفصل السابع

س[1] ـ حلّل أفكار مدرسة التعاقد الاجتماعي، مبيناً أثرها على تطور الفكر الاجتماعي.

س[2] ـ أوجز في نقاط الفكر الاجتماعي لتوماس هوبز وجان جاك روسو وجون لوك.

س[3] ـ يعتبر مونتسكيو من فلاسفة مدرسة القانون، لخّص أفكاره وطبيعة وأفكار هذه المدرسة.

س[4] ـ أوجز في نقاط أفكار فلاسفة مدرسة التاريخ، شارحاً تأثير هذه المدرسة على الفكر الاجتماعي الأوروبي.

س[5] ـ اكتب مذكرات مختصرة في الموضوعات الآتية:

أ ـ المدرسة الاقتصادية.

ب ـ المدرسة الاشتراكية.

س[6] ـ اشرح أبرز إسهامات المدارس الخمس التي نشأت في بداية نشوء المجتمع الأوروبي الحديث على تطور الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع.

هوامش الفصل السابع

(1) Dunning, W.A., **A History of political theory, from Rousseau to spencer**, the Mecmillan Company, IV. Y, 1957, p.42.

(2) د. عبد الجليل طاهر، **مسيرة المجتمع ـ بحث في نظرية التقدم الاجتماعي** (بيروت: دار المكتبة العصرية للطباعة والنشر 1966) ص 86 ـ 87.

(3) Mackenzie, J.S. **Qutlines of Social Philosopy, London, George Allen and Unwin, 1961,** p. 46.

(4) د. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع: دراسة نظامية** (بغداد: مطبعة الجامعة 1976) ص 97.

(5) المصادر السابق، ص 98.

(6) Jones, W.T. **Masters of Political Thought,** Vol. Two, Machiavelli to Bentham. Boston: Houghton Mifflin Co., 1966. p. 39.

(7) Harmon, M. Judd, **Political Thought,** New YorkK McGrawHill Book, Co., 1964, p. 226.

(8) جورج هـ. سابين، **تطور الفكر السياسي**، خمسة أجزاء، ترجمة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر (القاهرة: دار المعارف. د.ت) ص 634.

(9) Marmon, op. cit., pp. 230 - 231.

(10) Ibid., P.247.

(11) سابين، **تطور الفكر السياسي**، مصدر سابق، ص 714.

(12) د. محمد طه بدوي، **رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة**. (الاسكندرية: المكتب العصري الحديث للطباعة والنشر 1967) ص 108 ـ 109.

(13) Ebenstein, William, **Great Political.** 3rd. Ed. New Delhi: Oford & Ibn Publishing Co., 1972, pp. 391 - 392.

(14) Runkle, Gerald, A **History of Western Political Theory.** New York: The Ronald Press Co., 1968. pp. 321 - 322.

(15) Harmon, op. cit., p. 305.

(16) جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، ترجمة **ذوقان قرقوط**، **الطبعة الأولى** (بيروت: دار القلم 1973) ص 48 ـ 49.

(17) Harmon, op. cit., p. 306.

(18) روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص 35.

(19) د. مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979) ص 200.

(20) Harmon, op. cit., p. 273.

(21) د. منذر الشاوي، **القانون الدستوري** ـ نظرية الدولة (بغداد: دار القادسية للطباعة 1981) / ص 330.

(22) المصدر السابق، ص 332.

(23) د. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع: دراسة نظامية**، مصدر سابق، ص 34.

(24) د. علي الحوات، **مبادىء علم الاجتماع**، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة المفتوحة ـ طرابلس (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1995) ص 85.

(25) Hegel, G. **Lectures on the Philosophy of History**, Vol. 3, London, 1956, p. 76.

(26) فرانسوا شاتليه، **هيجل**، ترجمة جورج صدقي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة 1976) ص 174.

(27) د. إحسان محمد الحسن، **نظريات اجتماعية**، محاضرات لطلبة قسم الاجتماع كلية الآداب ـ جامعة بغداد، 1982، ص 109.

(28) Malthus, T. **Essays on population**, Book 1, ch. 2, 2nd Edition, London, 1940, p. 92.

(29) د. علي الحوات، **مبادي علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص 89.

(30) Martindale, D. Nature and Types of Sociological Theory, New York, 1981, p. 36.

(31) Ibid, p. 41.